قراءة أوّليّة
في نتائج المؤتمر العالمي الثالث
لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

محسن عوض(*)

أنهى المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري أعماله يوم 8 سبتمبر / أيلول 2001 متأخّراً عن موعد ختامه بيوم واحد بسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتّحدة وكندا والاتّحاد الأوروبي وأستراليا للحيلولة دون إدانة ممارسات إسرائيل العنصرية، ومحاولة دفع المجموعة الأفريقيّة للتخلّي عن مطلبها العادل في الاعتذار والتعويض عن فترة الاسترقاق والاستعمار التي تعرّضت لها.

وضعت هذه الدول باقي دول العالم أمام خياري التخلّي عن هاتين القضيّتين أو إفشال المؤتمر بانسحابات جماعية دشّنتها الولايات المتّحدة وإسرائيل بانسحابهما وسط تهديدات بانسحابات أخرى مماثلة. وهكذا خرجت وثيقة المؤتمر الذي يدّعي لنفسه هدف إعداد إعلان مبادئ وبرنامج عمل لمكافحة العنصرية دون أن يقوى على مجرّد الإشارة إلى قلعة العنصرية – إسرائيل – أو حتّى الاعتذار لأفريقيا – التي تستضيف المؤتمر – عن جريمة الاسترقاق، ناهيك عن التعويضات.

---

* باحث مصري، مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

لكن رغم هذه النتيجة المؤسفة لا يمكن تصنيف المؤتمر بشكل سلبيّ على النحو الذي يبدو للوهلة الأولى، فليس أهمّ ما يصدر عن المؤتمرات الدوليّة وثائقها، رغم أهميّتها، وإلاّ لما فوجئ العالم بعد كلّ الوثائق البرّاقة التي أصدرها منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بهدف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري بالحجم الذي تجلّت به هذه الظاهرة خلال الجهود التحضيرية للمؤتمر. وتظلّ قيمة هذه المؤتمرات في التحليل النهائي هو مقدار ماتثيره من وعي أو ما تكشفه من أبعاد، بينما تتقرّر الحقائق على أرض الواقع بقدر ما تظهره حركة مقاومة العنصرية من تصميم واستعداد للنضال.

من هذا المنطلق يمكن إجراء قراءة أخرى للمؤتمر لا تتوقّف فحسب عند النصوص التي تعبّر عن علاقات القوّة في المفاوضات الجماعية أكثر ممّا تعبّر عن القناعات المشتركة، ولا تحصر نفسها في رؤية القضيّتين الخلافيتين كذلك بل تتجاوزها إلى المسار العام للمؤتمر. وهي قراءة تتيح أفقاً أوسع للتحليل واستخلاص النتائج على نحو أفضل.

أوّلا : السياق العام للمؤتمر

منذ أن أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة عقد المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في 12 ديسمبر/كانون أول 1999، تتابعت الجهود التحضيريّة للمؤتمر في مقرّ الأمم المتّحدة بجنيف حيث عقدت ثلاث دورات للجنة التحضيرية للمؤتمر، رافقتها جهود إقليمية في كافة أنحاء العالم على مستوى الخبراء، والمنظمات غير الحكومية، وعلى مستوى الحكومات، كما تقرّر في وقت لاحق من بدء الجهود التحضيرية، توفير منبر مستقلّ للمنظمات الشبابية مهّد بدوره لعقد مؤتمر عالميّ للشباب سبق الملتقى العالمي للمنظمات غير الحكومية.

وقد وفّرت هذه الأنشطة قدرا غير مسبوق من المعارف عن ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتّصل بها من تعصّب، وبيّنت مخاطرها وما تنطوي عليه من تهديدات. وفرضت النقاش لأوّل مرّة حول الكثير

من القضايا رغم إنكار بعض الحكومات لأبعادها، أو تصدّيها لمحاولة إثارتها. ويعدّ هذا في ذاته أمراً مهمّا لأنّ معالجة أيّة ظاهرة سلبية تستدعي بالضرورة الاعتراف بها. وهو ما لم يتوافر قبل المؤتمر، إذ أنّ ردود الحكومات على الاستبيان الذي أعدّه مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمتعلق بمدى التقدّم في إعمال الاتفاقيّة الدوليّة لمكافحة العنصريـة والتمييز العنصري، تراوحت بين التجاهل والإنكار لوجود هذه الظاهـرة، بينما كان من الممكن في نهاية الأمر، حتى في مداخلات الحكومات في المؤتمر الحكومي الاعتراف الصريح بأنّه لا وجود لدولـة لا تعاني من شكل من أشكال العنصريـة أو التمييز بقدر أو بآخر.

ورغم التركيز الذي ظهر منذ البداية في المناقشات الرسميّة من جانب الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي لحجب مناقشة قضيّتي إدانة عنصرية إسرائيل، والتعويضات في اجتماعات الدّورة الأولى للجنة التحضيريّة في جنيف، لم تكن هاتان القضيتان وحدهما المستهدفتين بالإقصاء، بل جرت محاولات عديدة لإقصاء قضايا بعض ضحايا التمييز، مثل المنبوذين (الداليت في آسيا) أو محاولة إبراز قضايا دون غيرها مثل العداء للسامية، أو قصر استخدام مصطلحات متداولة مثل المحرقة «هولوكوست» على ما تعرّض له اليهود دون غيرهم، رداً على وصف بعض المجموعات الدولية لما تعرّض له الأفارقة من استعباد بأنّه «هولوكوست أفريقي» أو ما يتعرّض له الفلسطينيين من أنّه «هولوكوست فلسطيني».

وقد برزت خلال الجهود التحضيرية الرسميّة عدّة سمات أثّرت على نمط طرح القضايا الإشكالية في المؤتمر. أوّلها : باتّجاه توسيع نطاق المعالجة حتّى بدت كلّ مشكلات العالم وكأنّها مشكلات عنصرية، وهو ما أفضى إلى تمييع بعض قضايا العنصرية. ثانيها : محاولة التركيز على تجلّيات الظاهرة دون جذورها على نحو أفضى بدوره إلى تحميل بلدان الجنوب نتائج سياسات عنصرية ارتكبتها بلدان الشمال. وثالثها : محاولة تجريد الوقائع، فيصبح الاحتلال مثلاً أمراً مستهجنًا دون أن يرد ذكر لمكان هذا الاحتـلال أو الدولة

التي تمارسه ودون أن يتمّ إدانتها بسبب الجرائم التي ترتكبها. وهكذا عجزت النصوص المطروحة عن سبر أغوار الظاهرة على نحو يتناسب مع التطوّرات التي اعترتها، كما عجزت برامج العمل المقترحة عن ابتكار آليات جديدة لمكافحتها، وسيطرت «الوصفات» الروتينية التي تبنّتها برامج العمل السّابقة كتوجّه عام لوثائق المؤتمر. كما جرت محاولات لتهميش دور المنظمات غير الحكومية.

وقد جاء المشروع الأوّل للوثيقة المعدّة للصدور عن المؤتمر، والذي أعدّه أحد الخبراء الأمريكيين بتكليف من مكتب المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان، نموذجاً بارزاً لهذه السّمات، وأثار استياء بالغاً من معظم حكومات الجنوب التي لاحظت أيضاً أنّه لم يستند إلى نتائج المؤتمرات الإقليمية، وكذلك من جانب المنظمات غير الحكومية إذ تجاهل كلّ جهودها والقضايا التي نبّهت إليها، والمقترحات التي قدّمتها.

وبينما عجزت الدّورة التحضيريّة الثانية عن إحراز تقدّم في القضايا الإشكالية، فقد كُلّفت لجنة مغلقة من 21 دولة برئاسة جنوب أفريقيا لصياغة مشروع آخر، استطاعت إعداد مشروع استند إلى نتائج الاجتماعات الإقليميّة، ومقترحات المجموعات الدوليّة، وأعاد إلى متن الوثيقة العديد من القضايا الإشكالية، لكن عجزت الدّورة الثالثة للجنة التحضيرية عن إقرار معظم ما جاء به نتيجة لضغوط الولايات المتّحدة وكندا والمجموعة الأوروبية.

هكذا بدأ المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية من منطلق أزمة، أخذت واجهتها من الخلاف حول القضيّتين المركزيّتين للمؤتمر، القضية الفلسطينية، وقضية التعويضات عن الرقّ والاستعمار، بينما كانت تضرب بعمق في مختلف القضايا المطروحة على المؤتمر بدءاً من تحليل الأسس التي يقوم عليها التمييز والتعصّب.. إلى مصادر وأشكال العنصريّة وكره الأجانب والمظاهر المعاصرة لذلك. إلى تحديد ضحايا العنصريّة والتمييز العنصري، إلى تدابير الوقاية والحماية الرّامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، إلى توفير سبل الانتصاف والطعن وغير ذلك من التدابير

«التعويضية» الفعّالـة، وانتهاء بالاستراتيجيات الرّامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعّالة.

ومن المؤسف أنّ «دول الشمال» بدلا من أن تستخدم المؤتمر كمنصّة للتحاور مع بلدان الجنوب، اتّخذته مدخلا لتكريس مفاهيمها حيال القضايا المثارة، وعندما عجزت وسائلها في الضّغط في كواليس المؤتمر لجأت إلى إفشاله بمحاولة انسحاب جماعيّ.

وقد نجحت بفضل هذا التهديد في استبعاد النصوص التي تعارضها من وثائق المؤتمر لكنّها عجزت بالتّأكيد عن امتصاص مظاهر السّخط الذي عبّر عنه إجماع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبابية، وأخفقت في إثارة أيّة بارقة أمل في عالم أكثر عدالة، أو حتّى أقلّ ظلما. وقد أظهرت الأحداث في الأيّام القليلة اللاّحقة – بأحداث واشنطن ونيويورك الأليمة – أنّ النّار تحت الرّماد أخطر ممّا تدركه الولايات المتّحدة وحلفاؤها، وانطلقت في أعطاف هذه الأحداث موجات من الكراهية العنصرية تهدّد بأخطار وبيلة.

ثانيا : نتائج الملتقيات غير الحكوميّة

سبق عقد المؤتمر – كما هو معروف – عقد ملتقيين مهمّين هما ملتقى الشباب، الذي يتمّ لأوّل مرّة في إطار مؤتمرات الأمم المتّحدة، وعقد يومي 26 و27 أوت/آب، وملتقى المنظمات غير الحكومية الذي لحقه خلال الفترة من 28 إلى 31 أوت/آب. وقد زخر هذان الملتقيان بأنشطة عديدة من جانب المنظمات الشبابية والمنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم عبّرت عن تيّار عريض داعم للقضية الفلسطينية، وناقد لعنصرية إسرائيل، ومؤازر لتعويض ضحايا العنصرية في أفريقيا، ومعارض للوجه العنصري للعولمة، ولكلّ أوجه التمييز تجاه العمالة المهاجرة، والمرأة، والأقليات، والشعوب الأصلية وكلّ الجماعات المهمّشة التي تتعرّض للتمييز على أساس اللّون أو الجنس أو الدّين أو اللّغة أو الطبقة الاجتماعية (Cast).

لم تكن أشكال التضامن التي عبّرت عنها هذه الملتقيات مجرّد تعبير عن مساومات لتبادل التأييد، بل جاءت في كثير من الأحيان تعبيرا حقيقيّا عن الشعور بالتضامن في وجه أشكال التمييز العنصري الجارف، ونتج عن بعضها اتّفاقات وتحالفات وبرامج عمل للمستقبل على نحو ما تحقّق من اتّفاقية المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع الشبكة الآسيوية (CARAM) بشأن العمالة المهاجرة، وتحالف التجمّع العربي مع المنظمات الأفريقية لمناهضة الفصل العنصري / «الأبارتايد»، وإعلان عدد من المثقّفين العرب عن تأسيس ملتقى لمناهضة العنصرية.

انعكس هذا التضامن في وثيقة المؤتمرين غير الحكوميين بشكل بارز، ونالت تأييداً صريحاً رغم كلّ «الحيل» الإجرائية للتأثير في نتائج التصويت سواء على مستوى ملتقى الشباب أو ملتقى المنظمات غير الحكومية، وعزلت بشكل واضح فريقين، هما الوفود الصهيونية، وممثّلو المنظمات الحكومية وخاصّة ممثّلي بعض المنظمات الهنديّة والصينيّة. حتّى أنّ الفقرة التي أدخلتها المنظمات الصهيونيّة لتقويض السّياق العام للوثيقة في إدانة عنصرية إسرائيل، لم تحصل إلاّ على صوت واحد هو صوت «التجمّع اليهودي» ممّا أدّى إلى إسقاطها وانسحاب ممثّلي المنظمات الصهيونيّة.

ولا يعني هذا التقييم الإيجابي للتوافق العام داخل المؤتمر ـ بالضرورة ـ اتّفاقاً حول كلّ القضايا المثارة وأشكال التعبير عنها، فثمّة ثغرات عبّرت عنها وثيقة المنظمات غير الحكومية، منها على سبيل المثال المساواة بين جريمة الرقّ الأطلنطي التي استنزفت شعوب أفريقيا عبر ثلاثة قرون وجريمة الرقّ عبر الصحراء التي انخرطت فيها بعض عصابات النخاسة في التّجارة المدانة عبر الصحراء. ومنها كذلك حدوث تمييز في تحديد الدّول المدانة في هذه الظاهرة المشينة، فبينما نبّهت ممثّلة التجمّع الأفريقي إلى أنّ هذا التجمّع ناقش هذه الحالة في عشر دول أفريقية، وتصميم التجمّع الأفريقي على ذكرها جميعاً أو عدم تسميتها جميعاً، ورغم التصويت على تسميتها جميعاً فقد جرى تسمية أربع منها فقط.

وتلاحظ كذلك أنّ المنظمات الدوليّة غير الحكوميّة أخذت موقفاً سلبياً حيال بعض الفقرات المركزيّة في الوثيقة، وخاصّة المادّة الرّابعة عشرة التي أدخلتها المنظمات الصهيونيّة في بند العداء للسامية إذ أوضحت في الاتّصالات التي أجريت معها عزمها على الامتناع عن التصويت. وصدرعن بعضها تصريحات سلبيّة وهو موقف يحتاج بالضرورة لوقفة ومراجعة.

ثالثا : مشاركة المنظمات العربيّة غير الحكوميّة

شاركت المنظمات العربية غير الحكومية بدور فعّال في الجهود التحضيريّة للمؤتمر، سواء على مستوى اللّجنة التحضيريّة في جنيف أو على مستوى الجهود الإقليميّة الأخرى، وفي أعمال المؤتمر ذاته. إذ شاركت على مستوى الدورات التحضيريـة الثلاث في جنيف، وجميع المؤتمرات التحضيرية الإقليميّة في آسيا وأفريقيا، وحازت مواقع جيّدة في جميع اللّجان الدوليّة والإقليميّة بدءاً من لجنة التسيير الدولية (ICS) ولجنة المتابعة الدولية (ICC) واللّجنتين الإقليميّتين لآسيا وأفريقيا. كما شاركت في اللّجـان «الموضوعيـة» في المؤتمر وحازت مواقع في لجنة صياغة الوثيقة النهائيّـة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية.

وعلى مستوى التنسيق، نجحت المنظمات العربيّة في التنسيق وتبادل التأييد مع العديد من المجموعات الدوليّة الإقليميّة غير الحكومية وبصفة خاصّة مع المجموعات الآسيوية والأفريقية. ورغم الأزمة التي شابت التنسيق بين بعض المنظمات خلال الجهود التحضيريّة والتي بلغت ذروتها قبيل بدء المؤتمر في دوربان، فقد أمكنها تجاوزها وساهم جميع الأطراف بشكل فعّال في التأثير على مسار مؤتمر المنظمات غير الحكومية.

وشملت الجهود التنسيقيّة أيضاً مبادرات للتنسيق مع الحكومات العربيّة حول قضايا الاهتمام المشترك، وتحقّق أبرز مثال لها على الساحة المصرية، حيث أطلقت وزارة الخارجية المصرية مبادرة إيجابية للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المصرية، والإقليمية العاملة في مصر، حقّقت نتائج مهمّة في تبادل

الرأي، والمعلومات، وتنسيق المواقف حيال قضايا الاهتمام المشترك، كما تعاونت السلطة الفلسطينيّة مع المنظمات الفلسطينية خلال الجهود التحضيريّة والمؤتمر ذاته، والتقى وزير حقوق الإنسان في المغرب ممثّلي المنظمات العربية غير الحكومية، كما التقى ممثّلو الجامعة العربيّة مع ممثّلي هذه المنظمات خلال اللجنة التحضيريّة في جنيف، وتبادل أمين عام الجامعة العربيّة الرأي مع ممثّلي هذه المنظمات في دوربان.

أمّا على مستوى الأنشطة، فقد نظّمت المنظمات العربية ثلاثة مؤتمرات إقليمية، خلال الجهود التحضيرية في عمّان والقاهرة والبحرين، كما نظّمت خلال المؤتمر «تجمّعاً» عربياً وآخر «فلسطينياً»، ونظّمت بمشاركة القوى الوطنية في جنوب أفريقيا والمجموعات الإقليميّة المشاركة في المؤتمر مسيرات يوميّة، وعقدت العديد من ورشات العمل حول عنصرية إسرائيل، والعمالة المهاجرة، والعولمة. وأقامت معرضا للّوحات والمطبوعات، كما أصدرت العديد من الكتب والنشرات والملصقات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

وقد أثمرت هذه الجهود نتائج إيجابية من عدّة أوجه، أوّلها: تأسيس رؤية نقدية للمنظمات العربية غير الحكومية لواقع المجتمع في الوطن العربي وأوجه التمييز التي يعاني منها بعض جماعاته، وأبرزت قضايا هذه الجماعات الأكثر تضرّراً وسبل معالجتها، وثانيها: حشد تأييد المجموعات الدوليّة حول القضيّة الفلسطينية، ولفت الانتباه بعمق إلى الطابع العنصري للصهيونيّة ومنظومة القوانين والممارسات التي تمارسها الحكومة والمجتمع الإسرائيلي، حتّى غدت القضيّة الفلسطينيّة بحقّ هي محور المؤتمر كلّه. وقد ساعد على ذلك روح التضامن التي عبّأتها الانتفاضة، وبشاعة جرائم الحرب التي تمارسها إسرائيل في دمعها، والنعبئة التي أحدثها الرّبط بين قضيّتي فلسطين والتعويضات لافريقيا والتي عزّزت التضامن بين المجموعة العربيّة والمجموعات الأفريقيّة، وذوي الأصول الأفريقيّة في الأمريكتين، وثالثها: انفتاحها على المنظمات الآسيوية وخبراتها لأوّل مرّة، وأخيراً نجاحها في تضمين رؤيتها

لقضيّة مكافحة العنصريّة والتمييز العنصري في الوثائق الختامية لمؤتمري الشباب، والمنظمات غير الحكومية.

على أنّ هذه الصورة الإيجابيّة لأداء المنظمات العربيّة غير الحكومية لا ينبغي أن تحجب بعض أوجه القصور التي شابت مشاركتها، وفي مقدّمتها الصعوبات الماليّة التي واجهت مشاركة بعض المنظمات، وفرضت حالة من عدم التيقّن من مشاركة منظمات أخرى حتّى الأيّام القليلة السّابقة على المؤتمر، وكذلك عدم قدرة المنظمات العربيّة على التعبئة الإعلاميّة لصالح المؤتمر وقضاياه على نحو يتناسب مع أهميّة الموضوع وحجم مجهوداتها خلال فترة الجهود التحضيريّة، وإن كانت قد نجحت في إثارة هذا الانتباه الإعلامي في المراحل الأخيرة للتحضير للمؤتمر، وكذلك بالأزمة الحادّة التي نشأت بين بعض المنظمات وكادت تقوّض الجهود المضنية التي بذلتها. وأخيراً نقص خبرة الكثير من المنظمات بالجوانب الإجرائية في آليات الأمم المتّحدة ممّا انعكس على تفاعلها خلال الجهود التحضيرية للمؤتمر نفسه.

ويحتاج موقف المنظمة العربية لحقوق الانسان إلى وقفة خاصّة، ليس فقط لأنّ هذا التقرير موجّه للمؤسّسات العضوة في المنظمة وأعضائها، بل وأيضا بحكم الدّور النشط الذي ساهمت به المنظمة.

فقد ساهمت المنظمة في الأنشطة التحضيريّة للمؤتمر منذ الدّورة الأولى للّجنة التحضيريّة، وجرى اختيارها منذ البداية في لجنة التنسيق المشكّلة بين 15منظمة غير حكومية. وأتاح لها ذلك فرصة مناسبة للحركة وتوجيه بعض الانشطة كان ابرزها تنظيم مؤتمرين إقليميين تمّ الأوّل بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن وشاركت فيه المنظمات العربية غير الحكومية (الآسيوية) في عمّان، وتمّ الثّاني بالاشتراك مع جمعيّة حقوق الانسان البحرينيّة في المنامة ومثّل هذا الأخير، الجهد العربي الوحيد في التحضير للمؤتمر العالمي للشباب.

كذلك شاركت المنظمة في الجهود الإقليميّة للتحضير للمؤتمر في أفريقيا وآسيا وأتاح لها ذلك بناء موقف موضوعي يضع في اعتباره رؤية هذه الملتقيات،

وبناء تحالفات مع المنظمات الآسيوية والأفريقية لتبادل التأييد والمساندة إزاء قضايا الاهتمام المشترك المطروحة على المؤتمر.

وقد أتاح هذا الدّور النّشط للمنظّمة حصولها على تمثيل مناسب في اللّجنة الإقليمية لآسيا، ولجنة التنسيق (ICC)، وأخيرا لجنة التسيير الدوليّة (ICS)، كما أدّى لاختيارها «كمركز للتنسيق» بين المنظمات المصرية والإقليمية العاملة في مصر للتحضير للمؤتمر.

أمّا على المستوى الموضوعي، وهو الأهمّ، فقد أسهمت المنظمة من خلال مؤتمر عمّان في إصدار «وثيقة عمّان»، التي انفردت بالدّعوة لإحياء قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 3379 بمساواة الصهيونية بالعنصرية. وقدّمت تحليلاً وافياً للممارسات العنصرية الإسرائيلية سواء تلك الصادرة عن الدولة والمجتمع، كما قدّمت تحليلاً نقدياً لواقع الظاهرة العنصرية على السّاحة العربية.

وقد أثّرت هذه الوثيقة في كلّ الملتقيات اللاّحقة لمؤتمر عمّان، وخاصّة ملتقى المنظمات غير الحكومية في طهران، وكاتماندو، وملتقى الشباب العربي في البحرين.

وقد أثارت مشاركة المنظمة العربية لحقوق الانسان في مؤتمر القاهرة، الذي نظّمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تساؤلات بعض المنظمات المصرية، إذ اعتمد المركز إطارا تنسيقياً مختلفاً، ولم يدع بعض المنظمات المشاركة في لجنة التنسيق على السّاحة العربيّة كما اعتمد سقفا مختلفاً لمطالبه تجاه القضيّة الفلسطينية، لم يشمل الدّعوة لإحياء قرار الأمم المتّحدة بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

لكن اتّجه تقدير الأمانة العامّة إلى المشاركة للحيلولة دون تكريس الانقسام بين المنظمات المصرية، وبناء جسر للتفاهم إن لم يكن من أجل حدّ أدنى من التنسيق، فيكون من أجل محاصرة الخلاف. كما كان تقديرها أنّ اعتماد مؤتمر القاهرة لمطالب أقلّ ممّا حدّدته وثيقة عمّان لايضرّ، طالما لا يتعارض معها وطالما يدعم بقيّة مطالبها.

وقد واصلت المنظمة مساعيها لاحتواء الخلاف قبل وأثناء انعقاد ملتقى المنظمات غير الحكومية في دوربان لمشاركة جميع الأطراف، وإزالة التعارضات في توقيت الأنشطة للحفاظ على فعاليتها، لكن للأسف لم تصل المنظمات إلى هذه النتيجة إلاّ بعد مواجهة مؤسفة في أوّل اجتماع للتجمّع العربي. ثمّ شارك الجميع في صياغة بيان حدّد مطالب التجمّع العربي وتمّ تضمينه المطالب الواردة في وثيقة عمّان.

رابعا : ماذا بعد «دوربان» ؟

لم يكن مؤتمر «دوربان» سوى جولة جديدة في مكافحة العنصريّة والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، أتيح للمنظمات العربيّة غير الحكوميّة أن تلعب فيه دوراً لأوّل مرّة، ويحتاج إلى متابعة وإصرار لترجمة ما تمّ إنجازه على أرض الواقع.

وليس لدى هذا التقرير ما يضيفه في شأن ظاهرة العنصرية وسُبُل معالجتها بأفضل ممّا جاءت به رؤى الملتقيات العديدة التي عمّقت فهم هذه الظاهرة، وفي مقدّمتها الإعلان وبرنامج العمل الصّادر عن مؤتمر المنظمات غير الحكومية في دوربان. لكن تظلّ الإضافة الواجبة والممكنة تتعلّق بدور المنظمات العربية غير الحكوميّة في مواجهة الظاهرة. ويرد في هذا الشأن ما يلى:

أ ـ بقدر ما أثبتت خبرة الجهود التحضيرية للمؤتمر عمق المعاناة النّاتجة عن ظاهرة العنصرية على الساحة العربية، فقد أظهرت أيضاً ندرة – إن لم نقل غياب – منظمات متخصّصة في متابعة ظاهرة العنصرية، وهو نقص ينبغي تجاوزه سواء بتشجيع تأسيس مؤسّسات متخصّصة أو من خلال تأسيس وحدات متخصّصة داخل المنظمات القائمة.

ب ـ كذلك بيّنت خبرة التفاعل في المؤتمر، أنّه لا يكفي أن تمتلك المنظمات العربية القدرة على التحليل والتعبئة والحركة، بل إنّها تحتاج بنفس القدر إلى خبرة التفاعل مع الآليات الدوليّة ومعرفة وثيقة بجوانبها الإجرائية، ويفرض

هذا على الهيئات التدريبية المعنية توجيه برامج تدريبية متعمّقة في هذا الشأن. وهو أمر ثبت أنّ بعض الوفود الحكومية تحتاجه بنفس القدر. وقد اقترحت المنظمة العربية لحقوق الإنسان على المعهد العربي لحقوق الإنسان سدّ هذه الثغرة من خلال برامجه التدريبية.

ج - إنّ الخلاف الذي نشب بين مكتب المفوّضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان حول نمط معالجة المؤتمر للقضية الفلسطينية، والذي انعكس في العديد من التصريحات والانتقادات المتبادلة بين الجانبين خلال الجهود التحضيرية، وتجلّت أبرز مظاهره في رفض المفوّضة السامية استلام إعلان وبرنامج عمل المنظمات غير الحكومية، يحتاج إلى إجراء حوار جدّي مع هذه المؤسسة المهمّة، يراعي المواقف السّابقة للمفوّضية السامية والضغوط الشديدة التي تعرّضت لها والرّغبة في إنجاح هذا المؤتمر، كما يضع في اعتباره أنّ هذه المؤسّسة حليف طبيعي يجب المحافظة عليه. وتعدّ المنظمة لتأسيس هذا الحوار.

د - كذلك أظهرت خبرة التفاعل مع المؤتمر التباساً في موقف المنظمات الدوليّة غير الحكومية المعنيّة بحقوق الإنسان على السّاحة العربيّة، ظهر بصفة خاصّة في حرصها على اتّخاذ موقف سلبيّ من الفقرة 14 التي أوردتها المنظمات الصهيونيّة في معالجة معاداة السامية، وهي فقرة تتعارض مع مجمل الوثيقة حيال القضية الفلسطينية وإدانة إسرائيل، إذ تجعل منه مجرّد «مرض نفسي» هو العداء للسامية. ولا شكّ أنّ هذا الموقف يحتاج بدوره إلى حوار جدّي مع هذه المنظمات خاصّة أنّ معظمها يحظى بعلاقات وثيقة مع المنظمات العربية غير الحكومية، وبعضها له علاقات عضويّة مع هذه المنظمات بل ويضمّ عدداً من النشطاء العرب في قيادته.

هـ - وإذا كان أحد المنجزات المهمّة للمنظمات العربية غير الحكومية، هو تعميق اهتمامها بقضيّة مكافحة العنصرية، وتأسيس تحالفات مع منظمات أسيوية وأفريقية في هذا الشأن، فسوف تكون هذه المنظمات مطالبة بمأسسة هذه التحالفات، وتفعيل الاتفاقيّات التي جرى التوصّل إليها مع بعض هذه

المنظمات كما سوف تكون مطالبة بوجه خاصّ بإيلاء عناية خاصّة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني داخل الخطّ الأخضر، ودورها في مكافحة العنصرية الصهيونية، وكذلك المنظمات ذات الأصول الأفريقية.

و - وقد كشفت تجربة المشاركة في المؤتمر عن بعد جديد في قضيّة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، خاصّة أنّ التمويل استخدم بشكل سافر في الضغوط الدوليّة للتأثير على مسار مؤتمر الحكومات.

كما وجّهت بعض المنظمات الدوليّة المانحة مخصّصاتها لتحجيم مشاركة منظمات غير حكومية من مناطق معينة، أو الانتقائيّة في تمويل مشاركة بعض المنظمات في مناطق أخرى.

ز - ورغم أنّ الحصيلة النهائيّة لموقف المنظمات العربية غير الحكومية لم تتأثّر، إذ تبنّى التجمّع العربي في دوربان، الذي ضمّ المؤيّدين والنّاقدين للتمويل الأجنبي، موقف الحدّ الأقصى للمنظمات العربية، يظلّ من المؤكّد ضرورة أن تتّجه الجهود لمعالجة هذه القضيّة وسُبُل تنشيط دعم المجتمع العربي لمؤسّساته الأهلية.